

﴿ المعارضة والترجيح ﴾

المعارضة هي تقابل الحجتين على السواء مع اتحاد المحل والزمن وذلك بالنسبة لنا اما بالنسبة للواقع فلا بد من اختلاف الزمن ولكن لما جهلنا ذلك حملنا الأمر على اتحادهما وبخشنا عن المرجح لاحدهما على الاخرى فلا تعارض بين المتواتر وخبر الآحاد، ولا بين القياس والكتاب والسنة المتواترة او المشهورة لعدم تساويهما في القوة ، ولا بين حلية زواج البنت وحرمة أمها لاختلاف المحل ، ولا بين حل الخمر في صدر الأسلام وحرمتها بعده لاختلاف الزمن ، ولا بين الناسخ والمندوخ لذلك . وقد رأينا في الأدلة الشرعية تقابلا وهي من معصوم لا يجوز عليه الخطأ فعلمنا ان ذلك بالنظر لما لا غير

ولما كان هذا يوجب اهمال احدي الحجتين او الغاءهما لعدم امكان العمل بهما معا احتجنا الى ان نبين ما يجب ان يتبع في شأنهما فنقول

اذا عارض بعض الكتاب بعضه الآخر رجعنا الى السنة ولا نرجع لآية اخرى نعتبر ناسخة او مقوية احدي الحجتين لان الكل من جنس

وفوقه الجنس الذي هو العجز الناشئ عن الفاعل بدون اختياره فيشمل المحبوس والمكروه زيادة على ما تقدم ، وهكذا يقال مثل ذلك في الاحكام

لم يذكر المؤلف دفع القياس لكونه مشروحا في علم آداب البحث

واحد فلا تكون احدى الآيات مرجحة للاخرى على غيرها (١) ومحل الرجوع منهما الى السنة اذا لم يمكن التخلص من المعارضة بوجه من الوجوه كاختلاف الحكم والحال كما يأتي

واذا كان بين أدلة السنة رجعتنا الى أقوال الصحابة او الى القياس مثال الاول قوله تعالى في الصلاة (واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) فانه معارض بقوله تعالى (فاقرءوا ما تيسر من القرآن) اذ الآية الاولى توجب الاستماع لا القراءة والثانية بالعكس فيرجع الى قوله عليه السلام (من كان له امام فقرأه الامام له قراءة) ومثالها بين أدلة السنة ما رواه النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الكسوف ركعتين بركوعين وسجدتين فان ذلك معارض لما روى عن عائشة رضي الله عنها من انه صلاها ركعتين بأربع ركعات وأربع سجعات فيرجع الى قياسها بسائر الصلوات فتكون الركعة بركوع وسجدتين واذا لم يوجد ما يرجع اليه في دفع التعارض من حديث او قياس وجب تقرير الاصل كما في

(١) فانه لا ترجيح بكثرة الأدلة التي من جنس واحد فالدليل الواحد يمارض كثيراً من الأدلة المخالفة له وانما رجعتنا الى السنة لان مرتبتها متأخرة عن آي القرآن الكريم اذ هي بمنزلة التفسير والبيان لما جاء فيه قال تعالى (وأنزلنا اليك الكتاب لتبين للناس) ومعلوم ان المبين متأخر عن المبين وكذا يقال فيما يرجع اليه في دفع التعارض من غير السنة كأقوال الصحابة والقياس

سؤر الحجر الاهلية فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل :
 ابتوضاً بما افضلت الحجر الاهلية قال : نعم . فانه معارض بما روى
 عنه عليه السلام من انه نهى عن اكل لحمها اذ هذا يقتضى نجاسة
 لها بها المستلزم نجاسة سؤرها فيرجع الى الاصل في الماء وهو الطهارة
 والى الاصل في الحدث وهو عدم ارتفاعه بالوضوء فيجب الجمع
 بين الوضوء والتيمم ويدفع التعارض أيضاً من جهة الحكم بان يوزع
 بين الدليلين فيقسم المال بين المدعين المبرهنين او بأن يكون الحكم
 في احد الدليلين دنيوياً وفي الآخر آخروياً كما تبي اليمين في سورة
 البقرة والمائدة وهما قوله تعالى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم
 ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين
 من اوسط ما تطعمون أهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة) وقوله
 تعالى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت
 قلوبكم) فالآية الثانية تفيد المؤاخذه بما قصده القلب وذلك
 يتأني في اليمين الغموس والاولى تفيد عدم المؤاخذه بها لصديق
 للغو عليها فتخص الآية الثانية بالحكم الآخروي والاولى بالدنيوي
 لذكر الكفارة فيها ويدفع التعارض أيضاً من جهة الحال كقراءة
 (فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) بتخفيف
 الطاء وتشديدها اذ الاولى تقتضى حل القربان بمجرد انقطاع الحيض
 والثانية تقتضى عدم حله الا بعد الغسل فتحمل الاولى على ما اذا انقطع
 الدم لاكثره لعدم احتمال عوده والثانية على ما اذا لم يكن كذلك

فيوء كد بالغسل وبذا يدفع التعارض . ويدفع أيضاً بحظر احدهما وابعاحه الآخر فيقدم الحاضر على المبيح لان الاصل في الاشياء الاباحه فيجمل المبيح (الموافق للأصل) مقدماً والحاضر متأخراً غيراً له بخلاف ما اذا جعل الحاضر متقدماً غيراً للاباحه الأصلية ثم جاء بعد ذلك المبيح غيراً له فان التغيير يتكرر والأصل عدم التكرار وهذا يرجع الى اختلاف الزمان تقديراً وهو مما يوجب عدم التعارض ولقول النبي صلى الله عليه وسلم (ما اجتمع الحلال والحرام الا وقد غلب الحرام الحلال) والدليل على ان الاصل في الاشياء الاباحه قوله تعالى (خلق لكم ما في الارض جميعاً) اما على قول من قال ان الأصل فيها الحظر او التوقف فيقدم الحاضر عملاً بالحديث السابق

اذا تعارض المثبت والنافي قدم المثبت اذا لم يكن النفي (١) عن دليل بان كان مبنياً على العدم الأصلي وذلك خشية تكرار التغيير اذا قدم النافي على المثبت كما في الحاضر والمبيح - اما اذا كان ناشئاً عن دليل فيعارض الاثبات - وعلى هذا فالحل في حديث ميمونة (وهو ما رواه ابن عباس من ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم) يعارض اثباته المروي في حديث يزيد بن الأصم وهو ان النبي تزوجها

(١) المراد بالنافي الأصل في الشيء المناسب له الذي عرف اتصافه به و بالمثبت الطارئ على ذلك كالأحرام بالنسبة للحاج فانه اصل فيه والحل طارئ عليه وكالرق في العبد المعلوم رقه فانه أصل والحرية طارئة عليه

وهو حلال اذ النفي (وهو هيئة المحرم) يدرك بدليل المشاهدة وقد قدمنا
النافي على المثبت لكون راويه وهو ابن عباس أقوى من راوي الاثبات
وهو يزيد بن الاصم ضبطاً واتقاناً

ومثال النفي المبني على العدم الأصلي ما روي ان بريرة عتقت
وزوجها عبد فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم في البقاء معه فانه
لا يعارض الاثبات وهو ما روي انها عتقت وزوجها حر وان النبي
خيرها فان القول بالرق استصحاب للأصل فانه كان رقيقاً قبل ان
يعتق ولذا أخذنا بالمثبت وفرعنا عليه ان الرقيقة اذا عتقت تحت
زوجها الحر تخير في البقاء معه خلافاً للشافعي فانه أخذ بالثاني وفرع
عليه انها لا تخير الا اذا كان زوجها رقيقاً

وترجح رواية الفقيه على غيره وما سمع من النبي صلى الله عليه
وسلم على ما علم منه وما شاهده وأقره على ما سمع به وأقر
ومافي كتاب عرف بالصحة كالبخاري ومسلم على مافي كتاب أقل
منه حجة كسنن أبي داود والترمذي وكترجيح النص على الظاهر والمفسر
على النص والمحكم على المفسر والدال بعبارة على الدال بأشارته الى
غير ذلك من المرجحات العديدة

إذا عارض القياس قياساً في رتبته (١) يعمل المجتهد بأيهما شاء

(١) اما اذا لم يكن كذلك بأن كان احدهما ذا علة مجوزة والاخر
ذا علة موجبة فانه يقدم الثاني على الاول وذلك كما اذا قتل شخص
مورثه دفاعاً عن نفسه فان قوله عليه السلام (القاتل لا يرث) يفيد

بشهادة قلبه لان لقلب المؤمن نوراً يميز به الحق من الباطل قال النبي
عليه السلام (اتقوا فراسة المؤمن فانه ينظر بنور الله)^(١)

﴿ الاجتهاد ﴾

هو لغة بذل الجهد وفي الاصطلاح بذل الفقيه وسعه للحصول
على ظن بحكم شرعي

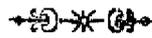
وشروط المجتهدين يكون عالماً بالكتاب والسنة واجماع الصحابة
وغيرهم من المجتهدين ومراتب ذلك الاجماع وعالماً أيضاً بسيرة الرواة
وبالناسخ والمنسوخ وان يكون عدلاً غير مبتدع عارفاً بقواعد علم الأصول

ان هذا القتل علة في المنع من الارث بطريق الائمة لان فيه تعليق
الحكم بالاشتق وهو يؤذن بعملية مبداء الاشتقاق ولكن من حيث ان القتل
قضت به ضرورة الدفاع عن النفس يرثه فان جنس الضرورة الذي
يندرج فيه ما هنا مؤثر في جنس الحكم الذي هو التسهيل الشامل
للالرث — قال تعالى (فمن اضطر في نخمصة غير متجانف لاثم فان الله
غفور رحيم) ومعلوم ان جنس العلة اذا ثبت شرعاً تأثيره في جنس
الحكم تعالى ذلك الى الانواع المندرجة تحت كل منهما وكان موجباً
للقياس

(١) تكلم بعض العلماء في هذا الحديث

الحق واحد لا تعدد فيه خلافاً للمعتزلة في المسائل الخلافية (١)
وعلى قول غيرهم المجتهد يصيب ويخطئ فاذا أصاب كان له اجران
أجر النظر في الأدلة واجرا الاصابة واذا أخطأ كان له اجر واحد
وهو الأول

وعلى قولهم كل مجتهد مصيب والمجتهد اذا ظهر له خطؤه وعدل
عنه الى رأي آخر يأنى بأعماله وفق اجتهاده الاخير وما مضى
منها على الاجتهاد الاول صحيح والله أعلم



اللهم كما وفقت لاتمامه وفق الانتفاع به يامن لك الحمد في الاولى
والآخرة وصل وسلم على الواسطة العظمى في الفيض العميم والرحمة
الشاملة سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(١) قالت المعتزلة الحق متعدد في المسائل الخلافية بدليل ان الله
كلفنا باصابة الحق فاذا كان غير متعدد في تلك المواطن كان تكليفاً بما يطاق
وهو مردود بقوله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها ورد عليهم بأن
المجتهد مكلف باصابة الحق على قدر استطاعته لافي الواقع ونفس الأمر فلا
يكون الا تكليفاً بما يطاق

❖ باب التمريبات ❖

ولنذكر لك الآن نموذجاً من التمريبات التي وعدنا بها لنسج على منوالها وتستضيء بمشكاتها وهي وان كانت قليلة في ذاتها الا انها كثيرة اذا قيس عليها ولم نراع في وضعها ترتيب الابواب ليكون ذلك ادعي الى التبصر وأعمال الفكرة وقد شاركننا المؤلف حفظه الله في هذه التمريبات والتعليقات وفي الارشاد الى المظان فله الفضل في الأولى والأخرى . وله حق اعادة الطبع . في الاصل وانفرع

(١) أجمع الفقهاء : على أن شهادة من له حق الشفعة في البيع على عقد البيع غيره يسقط حقه في الشفعة فيبين من اي نوع من أنواع الدلالات دلالة شهادته على سقوط حقه

(٢) بين عدد الطلقات التي تقع على الزوجة اذا قال لها زوجها انت طالق ثلاثاً الاثنتين بدون فاصل وبين حكم ذلك اذا فصل فاصل زمني بين المستثنى والمستثنى منه من غير عذر مع بيان المأخذ من الاصول

(٣) استأجر رجل جملاً واشترط عليه المؤجر الا يحمله الا تطناً او نبناً او ماشاً كل ذلك فحمله حديثاً او رصاصاً فاستنتج حكم فسخ الاجارة

(٤) كيف تستنتج حكم رد الامانات من قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها - النازل في رد مفتاح

الكعبة الى عثمان بن مظعون سادتها

(٥) من أى نوع من أنواع ظهور المعنى فهم طهورية الماء الملح وحل ميته من قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن جواز الوضوء بالماء الملح (هو الطهور ماؤه الحل ميته)

(٦) من أى نوع من أنواع الدلالات دلالة الحديث السابق على طهورية الماء الملح وحل ميته

(٧) كم تفاعلة يأكلها حتى لا يخنث من حلف أنه بأكل تفاعلات وبيان ذلك من الاصول

(٨) اذا قال لزوجته انت طالق ان شاء الله او لعبدك أنت حر ان شاء الله بطل طلاقه وعتقه فيمن مأخذ ذلك من الاصول

(٩) بين الحكم الاصولي لاقرار من قال لا آخرك على عشرة جنهات الا عشرة جنهات ومن قال لزوجته انت طالق ثلاثا الا ثلاثا

(١٠) استأجر رجل دارا واشترط عليه المؤجر الا يسكنه نجارا أو قصارا او نحوها مما يرهن البناء فأسكنها حدادا فيمن بياناً أصوليا

فساد الاجارة

(١١) كيف تستنتج حكم التبذير والتقتير والتوسط من قوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد

ملوماً محسوراً

(١٢) اذا كان قانون مدرسة من المدارس يقضى بفصل من لا يجيب في علم من العلوم المقررة للامتحان فما حكم من لا يجيب في

علمين أو أكثر ومن أى نوع من أنواع الدلالات دلالة

القانون على هذا الحكم

(١٣) كيف تستنتج حكم عدم التقوى من قوله تعالى واتقوا الله

(١٤) من أى أنواع الدلالات دلالة ان للشريك الثانى ثلاثة

ارباع الربح بعد بيان ان لاول الربح

(١٥) كيف تستنتج حكم الصلاة من وأقيموا الصلاة وحكم ترك

الزكاة من وآتوا الزكاة

(١٦) كيف تستنتج حكم معاملة الغير اذا تعدى عليك من قوله

تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم

مع العلم بأن التعدى منهى عنه بقوله تعالى (ولا تعتدوا)

(١٧) كيف تستنتج حكم اصلاح ذات الين وحكم الافساد من

قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم

(١٨) اذا اختلف المتبايعان وهلكت السلعة ولا بينة لواحد منهما قالت

الحنفية يتحالفان ويترادان اذا كانت السلعة قائمة وقالت الشافعية

يتحالفان ويترادان هلكت السلعة ام لا (ورد السلعة فى حال هلاكها

انما هو رديتها) فايد احد الرأيين على حسب القواعد الاصولية من

هذين الحديثين (الاول) اذ اختلفت المتبايعات والسلعة

قائمة تحالفا وترادا والثانى بدون والسلعة قائمة

(١٩) كيف تستنتج حكم شرب الخمر من قوله تعالى انما الخمر والميسر

والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه

- (٢٠) كيف نستنتج حكم مشاوره الانسان اخاه من قوله تعالى للنبي
عليه السلام وشاورهم الامر
(٢١) استنتج حكم قبول الهدية من قوله عليه السلام تهادوا تحابوا

(اصلاح خطأ)

الخطأ	الصواب	صفحة	سطر
عليه	علمه	٦	١٥
والوحدة	او الواحدة	٢٥	١٤
يتمها	يتمها	٢٧	١٠
لان	كما ان	٢٧	١٦
بأن	الى ان	٢٩	٢٠